WINMUN

WINCHESTER MODEL UNITED NATIONS

# The Winchester School Jebel Ali

# جامعة الدول العربية

## تعزيز التنمية والتعاون الاقتصادي في العالم العربي

# رسالة من رئيس الجلسة

المندوبون الأعزاء

بصفتنا المجلس التنفيذي لجامعة الدول العربية لهذا العام في WINMUN
.نود أن نعبر عن سعادتنا بأن تكون جزءًا من لجتنا . نأمل أن تكون متحمسًا مثلنا لهذا المؤتمر ،

خلال هذه الأوقات العصيبة التي نواجهها ليس فقط كطلاب ، لكن أيضًا كأعضاء في مجتمع عالمي ، من الأهمية أن نشارك بنشاط في هذا المؤتمر للمساعدة في بناء ثقتنا والتعرف على القضايا العالمية. أحث كل عضو في هذه الجامعة ليس فقط على الاستعداد للمناقشات ولكن أيضًا لجميع الذكريات الممتعة التي سننشئها معًا. آمل أن يبذل كل واحد منكم قصارى جهده خلال جلسات الجامعة دون أي شعور بالخوف أو الحكم. إذا كان لديك أي استفسارات ، فلا تتردد في الاتصال بنا وسنكون أكثر من سعداء لمساعدتك بأي شكل من الأشكال

نتطلع إلى لقائكم جميعا و كل التوفيق

تحياتي الحارة

إياد هجرس و جودي أحمد علي و أدهم رضوان
الرئيس والرؤساء المشاركين للجامعة العربية

## مفردات

- **تنويع الاقتصادات:** توسيع القطاعات خارج الاعتماد على صناعة واحدة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن.
- **البنية التحتية:** الهياكل الجسدية والتنظيمية الأساسية والمرافق اللازمة لتشغيل المجتمع أو المؤسسة.
- **التنمية المستدامة:** مفهوم يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
- **الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI):** الاستثمار الذي يُجريه شركة أو فرد في بلد معين في مصالح تجارية في بلد آخر.
- **تحرير التجارة:** إزالة أو تقليل القيود أو الحواجز على تبادل السلع بحرية بين الدول.
- **تخفيف الفقر:** الجهود والسياسات التي تهدف إلى تقليل والقضاء على الفقر في المجتمع.
- **بناء القدرات:** عملية تطوير وتعزيز المهارات والقدرات والموارد للأفراد والمنظمات والمؤسسات.
- **العلاقات الثنائية:** العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو السياسية بين دولتين.
- **رأس المال البشري:** المعرفة والمهارات والقدرات التي يمتلكها الأشخاص، والتي تعتبر كأصل للتنمية الاقتصادية.
- **التمويل الأصغر (Microfinance):** الخدمات المالية مثل القروض الصغيرة التي يتم توفيرها للأفراد الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية.
- **الشراكة العامة-الخاصة (PPP):** ترتيب تعاوني بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة والبنية التحتية.
- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية معينة.

# مقدمة تمهيدية إلى اللجنة

تعدُّ تعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون في العالم العربي أمراً حيوياً وضرورياً، نظراً للطابع المعقد للوضع الاقتصادي في المنطقة. تاريخياً، شهد العالم العربي اعتماداً كبيراً على إيرادات النفط، وعلى الرغم من العائدات الضخمة، إلا أن هذا الاعتماد جعل الاقتصادات العربية عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وقد عرقل هذا الاعتماد على النفط تنويع الاقتصادات، مما جعل العديد من الدول في العالم العربي عرضة للصدمات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، النزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي وآثار الاضطرابات الاجتماعية قد زادت من تعقيد الأوضاع وعرقلت النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة.

في هذا السياق، نناقش ضرورة التصدي لهذه التحديات المعقدة وتكاتف الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. تهدف هذه الأجندة إلى تغيير السياق الاقتصادي في العالم العربي من خلال التركيز على ضرورة التنويع والابتكار وتعزيز التعاون بين الدول. تنويع الاقتصادات والتحرك بعيداً عن الاعتماد الشديد على النفط يعد هدفاً أساسياً، حيث يسعى للاستثمار في دعم القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والسياحة والطاقة المتجددة والصناعات التحويلية. يهدف هذا النهج إلى التخفيف من الضعف الاقتصادي، مما يُفتح الطريق نحو منظومة اقتصادية أكثر مرونة وقابلية للتكيف.

علاوة على ذلك، تؤكد هذه الأجندة أهمية تطوير البنية التحتية كمحفز للتقدم الاقتصادي. يظل تعزيز البنية التحتية في جميع أنحاء العالم العربي أولوية، من خلال تيسير التواصل التجاري، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. من خلال تعزيز الإطارات البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة والشبكات الرقمية، تهدف هذه الأجندة إلى خلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والتعاون.

تمكين التنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي في العالم العربي هو أحد أجندات الأمم المتحدة التي تتسم بالأهمية البالغة والتي تستدعي العمل الشامل والتفاف الجهود. يتجلى الالتزام بتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التعاون في هذا السياق من خلال تعزيز الفرص وتطوير البنى التحتية وتشجيع التبادل التجاري العابر للحدود. هذا الأمر يتطلب التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة. إنّ تعزيز التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والازدهار المستدام في العالم العربي.

# خلفية عن موضوع اللجنة

الدول العربية تواجه تحديات اقتصادية هائلة نتيجة الاعتماد الشديد على النفط والغاز كمصادر رئيسية للدخل. هذا الاعتماد جعل الاقتصادات العربية عُرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر سلبًا على استقرارها الاقتصادي ويفتح الباب أمام التحديات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، النزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي يُعَدّان عوامل رئيسية تعترض طريق التقدم الاقتصادي في العالم العربي، حيث يؤدي الصراع المستمر إلى تشتت الموارد وتدمير البنية التحتية، مما يُعيق جهود تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

تأتي أجندة تعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون في العالم العربي لمواجهة هذه التحديات والعمل على استغلال الفرص المتاحة. تهدف هذه الأجندة إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال تشجيع التعاون الإقليمي والدولي وتنويع مصادر الدخل. تعمل الأجندة أيضًا على دعم الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والسياحة والصناعات البديلة، وتحسين البنية التحتية لتعزيز التجارة والنقل وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الأجندة إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية وبين دول العالم الأخرى، مما يفتح الأبواب أمام فرص التبادل التجاري والتعاون الثنائي في مجموعة متنوعة من القطاعات. من خلال التفاعل والتعاون بين الدول، يُمكن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وتحقيق استقرار أكبر في المنطقة العربية، مما يسهم في بناء مجتمعات أقوى اقتصادات أكثر تنوعًا واستدامة.

تعزيز التنمية والتعاون الاقتصادي في العالم العربي يعد أحد أهم الأجندات التي تنطوي على أهمية بالغة وتحتاج إلى تفانٍ في الجهود والتركيز. بالتركيز على تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التعاون في هذا السياق يتطلب إحداث تغييرات هيكلية عميقة وإقامة شراكات فعّالة بين الدول والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص. تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الاقتصادي يعني توفير الفرص الاقتصادية، وتحفيز الابتكار، وتطوير البنى التحتية، وتعزيز التجارة العابرة للحدود. من خلال العمل المشترك والتعاون الوثيق، يمكن بناء أسس قوية للتطور الاقتصادي المستدام والتقدم في المنطقة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار وخلق فرص العيش الكريم للسكان.

# أصحاب المصلحة الرئيسيين

- **البلدان النامية اقتصاديا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** تمتلك الدول النامية والأقل نموًا مصلحة في هذا الموضوع للبحث عن شراكات للنمو الاقتصادي والاستثمار والمساعدات. الاستقرار والتعاون في العالم العربي يوفر فرصًا للتجارة ونقل التكنولوجيا والوصول إلى الموارد، مما يعزز تطورهم الذاتي والاندماج الاقتصادي العالمي.
- **أي وجميع الشركات المحلية النامية:** الدول النامية هي أصحاب مصلحة لأنها تسعى للشراكات في التجارة والاستثمار والمساعدات التنموية. الاستقرار والتعاون في العالم العربي يوفر فرصًا للتوسع الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والوصول إلى الأسواق، مما يسهم في نموها واندماجها في الاقتصاد العالمي.
- **المنظمات الدولية:** مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والهيئات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية تعتبر أطرافاً مهمة. حيث تقدم الإرشاد والدعم وغالباً المساعدات المالية لمشاريع التنمية.
- **المنظمات المجتمعية:** الجمعيات غير الحكومية، والمنظمات الأساسية، وجماعات الدفاع تلعب دوراً حيوياً في تنفيذ برامج التنمية، والدعوة للقضايا الاجتماعية، وتقديم الدعم المباشر في المجتمعات المتأثرة.
- **الشباب والمؤسسات التعليمية:** الشباب والمؤسسات التعليمية أطراف أساسية حيث يمثلون القوة العاملة المستقبلية ويمكن أن يسهموا بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال الابتكار وتطوير المهارات وتبادل المعرفة.
- **المانحين الدوليين والوكالات المساعدة:** الدول والوكالات التي تقدم المساعدات المالية والدعم التقني لمشاريع التنمية في العالم العربي يمثلون أطرافاً مهمة تؤثر في اتجاه ونجاح المبادرات.
- **وسائل الإعلام وقنوات الاتصال:** وسائل الإعلام ومنصات الاتصال تشكل الرأي العام وتزيد الوعي حول القضايا التنموية، وتلعب دوراً حاسماً في التأثير على السياسات والحوار العام.

# القضايا الرئيسية

1. **الصراع الإقليمي وعدم الاستقرار:** تؤدي الصراعات المستمرة والتوترات الجيوسياسية في العالم العربي إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي وعرقلة جهود التنمية. إن معالجة الصراعات، وتعزيز الحلول السلمية، وتعزيز الاستقرار أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2. **البطالة بين الشباب و فجوة المهارات:** تساهم معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب وعدم التوافق بين التعليم واحتياجات السوق في الركود الاقتصادي. إن سد فجوة المهارات من خلال إصلاحات التعليم وخلق فرص عمل للشباب أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

3. **تنويع الاقتصادات:** تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، مما يجعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. إن تنويع الاقتصادات من خلال الاستثمار في قطاعات أخرى، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة، يشكل أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

4. **تطوير البنية التحتية**: تشكل البنية التحتية غير الكافية، بما في ذلك شبكات النقل وأنظمة الطاقة والحصول على المياه النظيفة، عقبة كبيرة أمام التقدم الاقتصادي. إن الاستثمار في تطوير البنية التحتية أمر ضروري لتسهيل التجارة وجذب الاستثمارات وتحسين مستويات المعيشة.

5. **تعزيز النمو الشامل والتعاون الاقتصادي:** إن الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، فضلا عن عدم المساواة بين الجنسين، تعيق النمو الاقتصادي الشامل. إن تشجيع التعاون بين الدول العربية، وتعزيز الاتفاقيات التجارية، وتنفيذ السياسات التي تعطي الأولوية للشمولية والمساواة، كلها أمور حيوية للتقدم الاقتصادي في المنطقة.

# أسئلة للاعتبار

- ما هي العوائق الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية في العالم العربي، وكيف يمكن معالجتها بشكل فعّال؟
- كيف يمكن تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية لتحفيز النمو الاقتصادي؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية والمساعدات الخارجية في دعم التنمية الاقتصادية في العالم العربي؟
- كيف يمكن لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال أن يسهم في التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟
- بأي الطرق يمكن تعزيز التعليم وتطوير المهارات لمواكبة اقتصاد يتطور بسرعة في العالم العربي؟
- ما هي التدابير التي يجب اتخاذها للتعامل مع الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات في المنطقة؟
- كيف يمكن للمبادرات التنموية ضمان حماية ورفاهية السكان الضعفاء، بما في ذلك اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً؟
- كيف يمكن للتعليم وبرامج تطوير المهارات أن تمكّن الشباب العربي للمساهمة بفعالية في النمو الاقتصادي والابتكار؟
- ما هي السياسات التي يمكن أن تشجع ريادة الأعمال وخلق فرص عمل للشباب في العالم العربي؟

# إجراءات الأمم المتحدة السابقة

- برنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة (1975-1981): ساعد على تقليل الفقر و الحث على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.
- عقد تطوير اللغة والثقافة العربية (1981-1991)، الذي شجع على الحوار الثقافي و العلاقات بين الدول العربية و محاربة العدوانية و التشتت بينهم، مما دعم جهود تحسين العلاقات الاقتصادية والتنمية.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (منذ 1965)
- الأهداف الإنمائية للألفية- دعمت الجهود لتقليل الفقر و تحسين التعليم و الصحة.
- جهود الأمم المتحدة في دعم الحكومات الجديدة الديمقراطية في الدول العربية بعد الربيع العربي و التحريض على تشغيل الشباب العاطلين وإعادة بناء اقتصاد تلك الدول.

# مصادر موثوقة و مقترحة

- ESCWA
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية
- أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة
- الاتحاد الجمركي في دول مجلس التعاون الخليجي
- مجلس التعاون الخليجي
- مؤسسة الشرق الأوسط
- اتحاد الغرف العربية
- ما وراء الأرقام: التنمية البشرية في العالم العربي
- قيس سعيد يخطط لتحويل تونس قد تفلس أولاً
- البنك الاسلامي للتنمية
- الاستراتيجية العربية للتنمية المستدامة 2030
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)
- المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا
- صندوق النقد العربي
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

# جامعة الدول العربية

## إعادة بناء مناطق ما بعد الصراع في العالم العربي

# المفردات

- **المنطقة بعد الصراع:** منطقة تعبر من حالة الصراع إلى السلام، تتعامل مع آثاره وإعادة الإعمار والمصالحة في ظل التوترات والتحديات المتبقية.
- **البنية التحتية:** الهياكل الجسدية والتنظيمية الأساسية والمرافق اللازمة لتشغيل المجتمع أو المؤسسة.
- **الأمان والهشاشة السياسية:** حالة تتنوّع فيها مدى الاستقرار السياسي والضعف، قد تكون عابرة أو تستمر لفترات محددة تُعتبر هشة وغير مستقرة.
- **إعادة الإعمار:** عملية إعادة بناء أو إصلاح شيء تضرر أو تدمر.
- **المصالحة:** جمع الأطراف لاستعادة العلاقات الودية بعد الصراع أو الخلاف.
- **إعادة الإندماج:** عملية استعادة الأفراد أو المجتمعات المتأثرة بالصراع إلى المجتمع.
- **التأهيل:** استعادة الحياة الطبيعية والوظائف من خلال التدريب والعلاج بعد الصراع أو الصدمة.
- **العدالة الانتقالية:** التدابير القانونية والاجتماعية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان أثناء أو بعد الصراع، وتشمل عادة المحاكمات واللجان للحقيقة والتعويضات.
- **التهجير:** الحركة القسرية للأشخاص من منازلهم أو مجتمعاتهم بسبب الصراع أو الكوارث.
- **الصمود:** القدرة على الانتعاش بسرعة من الصعوبات أو الانتكاسات.
- **المساعدات الإنسانية:** المساعدة المقدمة لأغراض إنسانية، عادة في استجابة للأزمات مثل الصراعات أو الكوارث الطبيعية.
- **بناء السلام:** الإجراءات المتخذة لمنع الصراع وإقامة سلام مستدام في المجتمعات الناشئة من العنف.

# مقدمة

مع استمرار تطور الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو مرحلة جديدة، أصبحت آفاق وتحديات إعادة الإعمار أكثر وضوحًا. بعد مرور سنوات من النزاع، يطرح سؤال حاسم: هل ستكون إمكانية لخوض عمليات إعادة إعمار ناجحة في مرحلة ما بعد الحرب، وكيف يمكن تحقيق ذلك في ظل الموازين الحالية على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي؟ يتبيّن أن عملية إعادة الإعمار بعد الصراع ليست أمرًا حتميًا، بل تعتمد على العوامل الاقتصادية في الدول و كيف تؤثر الاعتبارات الجيوسياسية على استغلال الموارد الاقتصادية يلعب دورًا هامًا في تحديد حجم وسرعة ونطاق هذه العملية.

هذه العوامل تحدد اتجاه المساعدات أو القروض أو الاستثمارات وفقًا للأهداف السياسية للقوى الإقليمية والدولية. وعلى هذا السياق،إن إعادة بناء المناطق بعد النزاع في العالم العربي أمر أساسي لأسباب إنسانية واقتصادية وأمنية. إنها لا تعالج فقط الآثار الفورية للنزاع، ولكنها أيضًا ترسم الأسس للاستقرار والتنمية طويلة الأمد والتعايش.

العالم العربي، منطقة غنية بالتاريخ والثقافة والتنوع، شهدت على مر الأزمنة تداولًا للصراعات التي خلفت جروحًا على الطبيعة والحياة. من شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى شبه الجزيرة العربية، تكافح دول كثيرة مع تداعيات النزاعات الطويلة، مواجهة مهمة هائلة لإعادة الإعمار. تتسم الضرورة لإعادة بناء هذه المناطق بالإلحاح بنظر إلى الأبعاد الإنسانية، حيث يجب تلبية احتياجات السكان الملحة وتوفير بيئة تسمح بعيش كريم. كما تعتبر إعادة إحياء الاقتصادات المتضررة أمرًا حيويًا لتحفيز التنمية وتوفير فرص العمل، مما يسهم في تعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

فإلى جانب الدمار الجسدي، يترك ما يتبع النزاع آثارًا إنسانية واقتصادية واجتماعية عميقة الجذور. يهدف هذا الجدول إلى التعامل مع الاحتياجات الفورية والطويلة الأمد للسكان المتأثرين، مما يمهد الطريق للتنمية المستدامة والاستقرار والازدهار المتجدد.إعادة بناء المناطق دورًا رئيسيًا في تحقيق الأمان ومكافحة التطرف، مما يعزز الاستقرار الإقليمي ويحد من انتشار الأزمات الإنسانية. تحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون الدولي الوثيق وتكامل الجهود، مع تركيز على تحقيق التوازن بين الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

# خلفية عن موضوع اللجنة

محور النقاش حول إعادة بناء المناطق بعد النزاع في العالم العربي يتطلب التركيز على جوانب حيوية. يبدأ النقاش بتحديد كيفية توجيه الموارد المالية والبشرية لمعالجة الأضرار البنية الواسعة وتلبية احتياجات الإعمار. يتبع ذلك تسليط الضوء على ضرورة خلق بيئة آمنة لتنفيذ مشاريع الإعمار، مع التأكيد على أهمية المشاركة المحلية والدولية في تحقيق الاستقرار.تحليل التحديات السياسية والحكومية يأتي بعد ذلك، مع التركيز على تأثير الحوكمة واستقرار السياسات على نجاح الإعمار.

يسلط النقاش الضوء على أهمية تعزيز التماسك الاجتماعي وعمليات التصالح تجاوز التوترات الاجتماعية. يختتم النقاش بالنظر إلى كيفية دمج ممارسات صديقة للبيئة في جهود إعادة البناء وضرورة التعاون الدولي ودور المجتمع المحلي لضمان تحقيق إعادة بناء ناجحة ومستدامة.هذه النقاط تشكل أساس الحوار حول إعادة بناء المناطق بعد النزاع، حيث يتعاون المشاركون لتطوير استراتيجيات فعّالة لضمان استقرار وتنمية مستدامة في هذه المناطق.

يعد محور النقاش حول إعادة بناء المناطق بعد النزاع في العالم العربي فرصة لفهم التحديات والإمكانيات المتعلقة بعمليات الإعمار وتشكيل رؤى مستقبلية لضمان تحقيق تنمية مستدامة واستقرار في المناطق المتضررة مع التركيز على ضرورة تحقيق توازن استراتيجي بين الأطراف المعنية و هذا بتحفيز الاقتصادات المتأثرة وتوفير فرص العمل للسكان، مسلطًا الضوء على دور الاقتصاد في بناء أسس قوية للمستقبل.

إعادة بناء مناطق ما بعد الصراع في العالم العربي تُعتبر أحد الجداول الهامة التي تتطلب الاهتمام الفوري والجهود المشتركة. فبعد الصراعات التي شهدها هذا الإقليم، تركت آثاراً لا تُنسى، حيث تضررت البنية التحتية وتم نزوح المجتمعات ونشأت أزمات إنسانية هائلة. تتطلب عملية إعادة بناء هذه المناطق الشاملة وجهداً ليس فقط في إعادة البنى المادية، وإنما أيضاً في مجالات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. الضرورة تكمن في الاعتراف بتعقيد التحديات المتعددة وفهم ترابط القضايا المختلفة، وتعزيز الجهود المشتركة لإيجاد حلول مستدامة. هذا يتطلب التعاون الدولي، والاستثمار في رأس المال البشري، والتزاماً بتعزيز الاستقرار والمصالحة وتمكين تلك المجتمعات. وبينما تنتقل خلال هذا الجدول الهام، فإن الاعتراف بالمرونة والإمكانات الكبيرة لهذه المناطق يستوجب استعادة الأمل وبناء الثقة، ووضع الأسس لمستقبل سلمي ومزدهر.

# أصحاب المصلحة الرئيسيين

- **الحكومات المحلية والوطنية:** تعتبر الحكومات المحلية والوطنية أساسية في تحديد السياسات وتنفيذ البرامج اللازمة لإعادة بناء المناطق المتضررة من الصراعات.
- **المنظمات الدولية والإقليمية:** مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، حيث تقدم الدعم والموارد اللازمة وتسهم في توجيه الجهود نحو الإعمار والتآلف.
- **المجتمعات المحلية والسكان المتضررين:** يجب مراعاة آراء واحتياجات السكان المتأثرين مباشرة بالصراعات، فهم أساسيون لضمان نجاح أي جهد لإعادة البناء.
- **المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني:** تلعب دوراً هاماً في تقديم المساعدة الإنسانية ودعم الإعمار والمشاركة المجتمعية.
- **القطاع الخاص:** الشركات والأعمال التجارية تلعب دوراً في إعادة بناء البنى التحتية وتوفير فرص العمل والاستثمارات اللازمة للنهوض بالاقتصاد.
- **المؤسسات التعليمية والبحثية:** تقدم المعرفة والتدريب للشباب لتمكينهم من المشاركة في عمليات الإعادة بناء والتطوير.
- المجتمع المحلي: تتضمن هذه الفئة سكان المناطق المتضررة مباشرة، ويتمثل دورهم في المشاركة الفعّالة في صياغة وتنفيذ مشاريع الإعمار والمساهمة في بناء المجتمعات المستدامة
- **المجتمع الدولي:** يشمل الدول الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات الدولية. يساهمون من خلال الدعم الدبلوماسي والمساعدة المالية والجهود المشتركة. يعتبر التعاون الدولي أمرًا أساسيًا لمواجهة التحديات العابرة للحدود وتعزيز الاستقرار الإقليمي
- **الدول المجاورة**: تلعب الدول المجاورة دورًا حيويًا في تقديم الدعم الإنساني والاقتصادي وضمان الاستقرار الإقليمي.
- **المؤسسات التعليمية والبحثية:**تلعب المؤسسات التعليمية دورًا في بناء القدرات المحلية وتطوير المهارات اللازمة لمرحلة ما بعد النزاع.
- **المؤسسات المالية الدولية:**تلعب مؤسسات مثل الصندوق العربي للتنمية دورًا في توفير التمويل والقروض لعمليات إعادة الإعمار.

# القضايا الرئيسية

1.**تدمير البنية التحتية:** الأضرار الواسعة في البنية التحتية الجسدية، بما في ذلك الطرق والجسور والمدارس والمرافق الصحية، تتطلب موارد هائلة وتخطيطًا استراتيجيًا للإعمار. إعادة بناء هذه الهياكل ضرورية لاستعادة الحياة الطبيعية.

2. **الاعتبارات الاقتصادية:** البُعد الاقتصادي له أهمية بالغة في جهود إعادة البناء. تدمير البنية التحتية، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، وفقدان وسائل العيش يشكل تحديات كبيرة. إعادة الإعمار الاقتصادي الفعّال يشمل ليس فقط إصلاح الهياكل الفيزيائية ولكن أيضًا إحياء الصناعات، وخلق فرص عمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

3. **التنسيق الدولي والتمويل:** يتطلب إعادة بناء المناطق بعد النزاع موارد مالية هائلة وتنسيقاً دولياً. ضمان التمويل، وتنسيق المساعدات من مختلف الجهات الدولية، وضمان تخصيص الموارد بشكل فعّال وشفاف يشكل تحديات كبيرة. التعاون الدولي ضروري لتجنب تكرار الجهود، واستغلال خبرات متنوعة، وتعزيز نهج موحد للإعمار.

4. **إعادة التأهيل الاجتماعي والثقافي**: يتأثر نسيج المجتمعات والهوية الثقافية بشكل عميق بالنزاعات. يجب أن تتضمن جهود إعادة البناء مبادرات لإعادة تأهيل الجوانب الاجتماعية والثقافية. وهذا يشمل تعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز المصالحة، والمحافظة على التراث الثقافي.

5. **الأمان والهشاشة السياسية:** المناطق بعد النزاع تواجه غالبًا تحديات أمان وهشاشة سياسية. يجب على جهود إعادة البناء التنقل عبر المشهد السياسي الحساس، مع معالجة قضايا مثل الحوكمة، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمان. إن إنشاء مؤسسات سياسية مستقرة أمر حاسم للحفاظ على الاستقرار على المدى الطويل ومنع الانزلاق إلى النزاع مجددًا.

# أسئلة للاعتبار

- كيف يمكن للمجتمعات المحلية المشاركة بفعالية في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بإعادة الإعمار، مضمونة تلبية احتياجاتها وتفضيلاتها؟
- ما هي المعايير التي يجب استخدامها لتحديد أولويات إعادة بناء البنية التحتية المعينة، وكيف يمكن أن تسهم في رفاهية السكان بشكل عام؟
- ما هي التدابير والسياسات التي يمكن تنفيذها خلال مرحلة إعادة الإعمار للوقاية من الانزلاق إلى النزاع وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل؟
- كيف يمكن لعملية إعادة الإعمار التعامل مع احتياجات الشباب بشكل فريد، وما هو الدور الذي يلعبه التعليم في خلق مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا؟
- كيف يمكن اتخاذ خطوات لتحقيق والحفاظ على الأمن في المنطقة خلال مرحلة إعادة الإعمار؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية والدول المجاورة في تقديم المساعدة والخبرة؟
- كيفية تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، مثل الإيواء والرعاية الصحية، بفعالية خلال مرحلة إعادة الإعمار؟
- ما هي التدابير التي يجب اتخاذها لجذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي في المناطق بعد النزاع؟
- كيف يمكن تحقيق الاستقرار السياسي، وما هو الدور الذي يلعبه في نجاح جهود إعادة الإعمار؟
- ما هي الإجراءات الفعّالة لتشجيع عودة اللاجئين والمهجرين وتأمين عيش كريم لهم؟
- كيف يمكن دمج أبعاد الثقافة والتراث في استراتيجيات إعادة بناء المناطق؟
- ما هي السياسات الأمنية التي يمكن تبنيها لمنع عودة الصراعات وضمان الاستقرار الدائم في المناطق المتضررة؟

# إجراءات الأمم المتحدة السابقة

- بعد نشوب حرب في غزة في ٢٠١٤، زار الامين العام للامم المتحدة، بان كي مون، غزة و قابل رئيس الوزراء الفلسطيني و ناظره الإسرائيلي نتانياهو، حيث دعا إلى انتهاء كل أشكال العنف و التحرك نحو حل سلام أبدي و حل الدولتين.
- أخذت الأمم المتحدة الكثير من الأفعال بعد احتلال الكويت من قبل الجيش العراقي و صدام حسين في ١٩٩٠ و قرارات لاعادة بناء الكويت بعد تحريرها في ١٩٩١، مثل قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ في أبريل ١٩٩١، الذي أمر بدفع العراق تعويضات لكل العائلات الكويتية الذي خسروا فرداً أثناء الاحتلال (بند ١٦، ١٨،١٩) والمساعدة في عودة المواطنين الكويتيين الذين رحلوا من الكويت في خلال الاحتلال ( بند ٣١، ٣٢)
- تساعد لجنة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مساعدة المدنيين المتضررين من الحروب و الصراعات
- يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء الدول بعد الصراعات اقتصادياً و حرفياً.

# مصادر موثوقة و مقترحة


- قرار ٦٨٧
- زيارة بان كي مون
- الأمم المتحدة في سوريا
- تحديات اقتصادية
- صندوق النقد الدولي
- بعد ١٠ أعوام، هل كان الربيع العربي فاشل؟
- كيف غذت الصعوبات الاقتصادية الربيع العربي قبل 10 سنوات؟
- ماذا أصبح من "الربيع العربي"؟
- الربيع العربي بعد مرور عشر سنوات: ماذا تعلمنا وإلى أين نتجه؟
- الربيع العربي.. التكلفة الاقتصادية والخسائر غير المباشرة على اقتصاديات دول الجوار
- إصلاح شامل لاقتصادات الوطن العربي
- (عن حروب أخرى) إعادة الإعمار في الدول العربية بعد الحرب: استمرار الصراع بوسائل أخرى
- الاقتصاد الكلي والجزئي بين الحرب والسلم
- سوريا ما بعد الحرب.. دول تتهافت على إعادة الإعمار
- العراق: إعادة الإعمار بعد حرب تنظيم الدولة ستتكلف 88 مليار دولار